مسارات الخروج من الأزمة الإقتصادية

إحاطة أولية

إعداد: ميريام صدقة | البير نصر

بيروت ١٤ شباط ٢٠٢٠

المنطلقات المبدئية والمنهجية

أولاً، إستنباط مقترحات الحلول الآنية كما الطويلة الاجل لا بد ان يأتي من تحليل الأسباب الجذرية للآزمة[1] ، ما يتطلب أن تطال هذه المقترحات في آن السياسة النقدية ووضع المصارف التجارية والمالية العامة وغياب السياسة الاجتماعية.

ثانياً، يتحمل أثمان الخروج من الأزمة حصراً كل من ساهم في إذكاء الخلل المتمادي في الموازنات العامة على مدى الربع قرن الماضي.

ثالثاً، الصدقية تفترض مصارحة المواطنين والمواطنات بحقيقة المآل في ما يخص مدخراتهم، وفي أن الخروج من الأزمة سوف يتطلب سنوات عدة، وفي أن هذا الخروج لا يمكن أن يأتي على يد متصلّفين أدخلوا البلاد في تلك الحالة.

رابعاً، في المقترحات حول الحد من الوقع الاجتماعي للأزمة ، لا بد من البدء بتعطيل متدرج للآليات النقدية والمالية التي تتحول من خلالها الموارد من الشرائح المجتمعية المتدنية ومداخيلها الى الشرائح ذات المداخيل المرتفعة والثروات الضخمة.

خامساً، إنتزاع التقديمات الاجتماعية التي يؤدي تراكمها الى نشوء دولة الرعاية الاجتماعية يتطلب استمرار الإنتفاضة والنضال الإحتجاجي لسنوات.

سادساً، يقع على عاتق الإقتصاديين والحقوقيين دعم المنظمات المدنية والأطر النقابية التي تُعنى بمراقبة الإنفاق العام بأدق تفاصيله وكذلك مصادر الأيرادات العامة، وحث تلك المنظمات على مخاطبة الجهات الخارجية المانحة كما البرلمانات في البلدان المانحة بمنهجية علمية وإثباتات موثقة حول حجم الهدر والسرقات الذين تتعرض لهما الموارد التي يضعونها بتصرف النظام اللصوصي.

الخطوط العريضة لمسارات الخروج من الأزمة

1 . إعادة هيكلة الدين العام وإرطباتها العضوي بإعادة هيكلة المصارف التجارية

أ. إعادة هيكلة الدين العام عملية تتطلب أولاً الخروج من حالة الإنكار الممنهج، وذلك بالإعتراف ان جزءاً من الدين العام لم يعد قابلاً للإيفاء ضمن جداول خدمة الدين القائمة.

[1] Root cause analysis

ب. يُستنتج من هذه الحقيقة المالية الدامغة ان جزأ من الدين العام هو هالك بالمفهوم المالي الدقيق كما بمفهوم المالية العامة، وهذا ما لم يغب ولن يغيب مستقبلاً عن الصناديق المُقرضة ولا عن المؤسسات المالية الدولية.
ت. يستنتج ايضاً من هذه الحقيقة أن المصارف التجارية هي في أزمة ملاءة وليست فقط في أزمة سيولة، أنَّ يكن حجم ودائعها الدفترية لدى المصرف المركزي. فكلما كانت هذه الودائع كبيرة تزداد آثارها السلبية على المصارف.

ث. كما يستنتج من الحقيقة الجذرية ذاتها ان المصرف المركزي **لم يعد يملك** احتياط ما خلا مخزون الذهب، وهو فقد قدرته على الاضطلاع بدور مُقرض الملاذ الأخير تجاه المصارف التجارية[2]. أضف الى أن المصرف المركزي **لديه** بحسب ميزانيته موجودات من العملات الأجنبية لا توازي نصف المطلوبات بالدولار للمصارف فأضحى القطاع المصرفي برمته غير قادر على تمويل الضروري والحيوي من المستوردات.
ج. إخراج المصارف التجارية من أزمة الملاءة يتطلب حتماً تنقية ميزانياتها مما هو هالك من سندات الخزينة، وربما أيضا دمج هذه المصارف وتقليل عددها.
ح. عملية التنقية هذه تفرض المضي بمسارين متداخلين يؤديان الى معالجة الخلل الناجم عن هلاك جزء من الأصول، وهما: إما زيادة الرساميل الخاصة من قِبل المالكين الحاليين للمصارف وإما زيادتها من قبل مستثمرين جدد. المبدأ الطاغي في هذا السياق يقول بأن الهالك من الأصول يتحمله المالك أولاً واساساً.
خ. لم يعد مسموح المضي في المجازفة التي عرّضت المدخرات الوطنية للتآكل وأدت الى بروز مخاطر أخلاقية[3] لا يزل الاقتصاد الوطني يعاني من تبعاتها.

2 . إعادة هيكلة الدين العام والتحول نحو سياسة نقدية سليمة

النموذج الاقتصادي الذي أدخل إقتصاد البلاد في حالة من الوهن البنيوي على مدى ربع قرن من الزمن، كان محتماً له ان يتسبب بأزمة مالية-نقدية قلما شهدتها إقتصادات أخرى إن من حيث عمقها واتساعها او من حيث سرعة تفاقمها. وهو نموذج بات يدفع – إن استمر – بإتجاه الدولة الفاشلة التي تقوض اسس الكيان السياسي.

مسار تفكيك هذا النموذج ليس بالقصير ولا بالسهل، ويتطلب سلسلة مترابطة من الإجراءات التي لا بد ان تتسم بالقصوية[4] التي تتنافى وانصاف الحلول والمرامي الوسطية.

إجراءات فورية تطال **بنية نسب الفوائد برمتها**

التفكيك المتدرج للنموذج الذي فشل ينطلق من تصميم قواعد سياسة نقدية ترتكز على طرف نقيض مما ساد على مدى آكثر من ربع قرن مضى.

تعدد المتغيرات التي يتطلبها وصف هذه السياسة وتشابك المعادلات التي تدمجها بنموذج إقتصادي جديد هي من التعقيد بما يحتم علينا الإكتفاء بسوق الإجراءات الأولية للخروج من الأزمة بدأ بنسب الفوائد.

أ. تخفيض كامل بنية نسب الفوائد لتحاذي أدنى البنى السائدة عالمياً.
ب. إعادة هيكلة الدين العام الخارجي القائم على أساس أدنى بنى نسب الفوائد الرائجة عالمياً.
ت. إعادة هيكلة الدين العام بالليرة في محفظة سندات المصرف المركزي على أساس فائدة صفر في المئة، ما يؤدي الى إستعادة المصرف المركزي وظيفته كمصرف الدولة وكمصرف إصدار[5] .

[2] Lender of last resort
[3] Moral hazard
[4] أي المضي بإجراء ما الى الحدود القصوى الممكنة

ث. إيقاف متسارع لإحتساب فوائد على ودائع المصارف لدى المصرف المركزي[6] وهو إجراء أساسي وأولي على مسار تفكيك النموذج الاقتصادي العاثر.
ج. سيكون لهذا الإجراء الأخير أثر فاعل على استعادة المصارف تدرديجياً دورها في الوساطة التمويلية[7].

3. إعادة هيكلة الدين العام والموازنات العامة للسنوات الخمس المقبلة

أ. اتخاذ إجراءات فورية تؤدي الى توازن الموازنة العامة. الحجج التي تُساق حول استحالة توازن الموازنة العامة هي حجج تجافي أي منطق إقتصادي كما تنم عن تعامي عما يتعرض له المال العام والأصول العامة من انتهاكات ونهب ممنهج، وهو تعامي يهدف الى تبرير الفساد والحفاظ على المغانم.

في المعطيات الداعمة للتصحيح المالي الجذري:
- يشكل الإنفاق الهدري والإنفاق المموّل لمشاريع يستفيد منها الفاسدون جزء وازن من الإنفاق العام،
- تلقي ضخامة حجم القطاع العام بوزرها على الإنفاق العام ما يتطلب تقليص حجم هذا القطاع أقله بتصفير الإنفاق الهدري فوراً، مع التركيز على الغاء الصناديق ودمج وإعادة هيكلة وتصفية المؤسسات العامة والمصالح المستقلة، وتحويل المدارس الخاصة المجانية الى التعليم الرسمي وتخفيض بل حتى الغاء منح التعليم لموظفي القطاع العام.
- يشكل النقص الفادح في إيرادات الخزينة جراء الفساد المتمثل باستحواذ الأصول العامة، والممتلكات العامة عن طريق النهب، جزء وازن من الإجمالي المُحقق من الإيرادات العامة.
- ضرورة الشروع بإصلاح ضريبي جذري لطالما وقفت منظومة الفساد سداً منيعاً بوجهه. من أولويات الإصلاح الضريبي إقرار الضريبة التصاعدية الموحدة على جميع مصادر الدخل وانتقال الثروات.
- أضف الى ذلك التخفيض الكبير في خدمة الدين العام الذي يفرضه التصحيح النقدي.

ب. تجريم التمادي في الإقتراض العام حتى يُنجز الإصلاح المالي، وذلك بوصف هذا الإقتراض في ظل مالية عامة مهترئة فساداً، هو في الواقع سرقة موصوفة ومباشرة ومتعمدة لمدخرات المواطنين والمواطنات. وهذه بالتحديد سمة أساسية من سمات النمط الاقتصادي الريعي الذي إبتلينا به منذ بداية التسعينيات.
وما هلاك جزء من الودائع بنتيجة هلاك الجزء الموازي لها من أدوات الدين العام إلا دلالة لا لبس فيها على ارتباط الإستقراض العام مباشرة لا موارية بسرقة المدخرات.

يتطلب تجريم التمادي في الإقتراض العام حث كافة الجهات الدولية المانحة على عدم إمداد الفاسدين بموارد تزيد من ثرواتهم. وما يسهل هذه المهمة هو أن "الخبراء" المستزلمين للسلطة قد أثبتوا للجهات الدولية قبل المحلية انهم جهلة منافقون.

ت. الشروع بإيفاء الدين العام من فوائض الموازنات العامة التي لا بد ان تتكون على مدى السنوات الخمس القادمة اياً تكن جذرية الإجراءات، وقصويتها، وقساوتها على من نهبوا مقدرات الدولة.

4. السياسة الاجتماعية

الهدف الأبعد للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وهو قيام دولة الرعاية الاجتماعية.

---

[5] Bank of issue
[6] وهي ودائع هالكة أقله بجزئها الموازي للجزء الهالك من أدوات الدين العام
[7] Financial intermediation

منذ نشوء الكيان الحديث قدّست الحوكمة منطلقات غير إنسانية في مقاربتها للدور الاجتماعي للدولة. انها منطلقات مجت مقاتتها كافة ايديولوجيات الحوكمة المعروفة في العالم، بما فيها الأكثر تحجراً بمعاداتها لرفاه الإنسان. وقد أدت هذه المنطلقات في الماضي الى تكوين احزمة البؤس التي أحاطت بالتجمعات المُدنية الكبيرة وأنضجت الظروف الموضوعية لإنفجار إجتماعي عارم أجهضته الطغمة الحاكمة بتفجير حرب أهلية طائفية.

البلاد اليوم على شفا انفجار إجتماعي مماثل يفرض على الإقتصاديين وعلماء الاجتماع البناء على استمرارية الإنتفاضة لفرض سياسة إجتماعية تُمرحل الوصول الى دولة الرعاية الاجتماعية.

5 . القطاعات المنتجة

لا تعافي لما أصاب القطاعات الإنتاجية في الأشهر الستة الماضية ما لم يستعيد نظام المدفوعات[8] برمته – أي بشقيه الداخلي والخارجي – القدر ضروري من الإنتظام والفاعلية والصدقية. هذه حقيقة بديهية[9] لا تجدي محاولات الإلتفاف عليها ببدع هي بمنزلة "إعادة إختراع العجلة".

وعبثاً تُعقد الآمال على تخفيض المصارف لنسب الفوائد المدينة، وهي آمال كانت نتجت عن قراءة سهلة لتعميم السلطة النقدية حول تخفيض نسب الفوائد الدائنة. جل ما أقدمت عليه المصارف هو تخفيض محدود على معدل الفائدة المرجع[10] ، وهو تخفيض لا يقلص هامش الفائدة[11] في ما لو طُبِّق، وهو في أي حال غير مُلزم للمصارف.

الإجراءات التي تؤدي الى تخفيف بعض القيود على مدفوعات النشاطات الإنتاجية المستوردة للمواد الخام تبقى حلول قطاعية قد تساعد هذه النشاطات استكمال دورة إنتاج محدودة سوف تواجه طلب متراجع. لذا فهي إجراءات لا ترقى الى المعالجات الكلية المطلوبة لإستعادة زخم الدورة الكلية للإنتاج والمداخيل. هي إجراءات تساعد بقدر ما تساعد لزقة الجروح[12] مُصاب يحتاج لعملية جراحية.

القطاعات الإنتاجية عانت من تراجع في تنافسيتها على مدى عقود، منذ أن خفضّت الحماية الجمركية، وفتحت الأبواب على أوسع نطاق للمستوردات ولعمليات إغراق الأسواق.

على المديين المتوسط والطويل، لا بد لهذه القطاعات، وبخاصة المُصدرة للسلع منها، أن تبني شراكات[13] مع مثيلاتها في العالم وذلك كمخرج ثابت لتمويل تتطورها بكلفة تنافسية وكوسيلة لتلقيها التكنولوجيا المتطورة، كعامل دافع لترفيع قدراتها الإدارية كما قدرات اليد العاملة فيها. أما السياسات العامة فعليها دعم استراتيجيات تصدير مبنية على ترفيع الإنتاج السلعي أي إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة.

6 . الإستعانة بالدعم الخارجي لوقف إقراض دولة الفساد

الصدقية ومصارحة المواطنين والمواطنات تتطلبان دحض الترهات القائلة بأن "البلاد غير متروكة" وأنه "لدينا أصدقاء سوف يهبون لنجدتنا" والى ما هنالك من أضاليل. الواقع هو أن الدول المطلعة على نظام اللصوصية[14] الذي ميّز الحوكمة في لبنان هي على يقين أن أي مساعدات تخصصها لهذا النظام لن تجدي نفعاً لا بل سوف

[8] Payments system
[9] Axiomatic
[10] Benchmark rate
[11] Interest spread
[12] Band-aid
[13] Joint ventures
[14] Kleptocracy

تعمق الأزمة خصوصا إذا أتت المساعدات بحلة قروض، وخصوصاً اذا ادعت زوراً انها لتمويل مشاريع "حيوية".

لا للنمو في هذه المرحلة

كما النظام البيولوجي الذي يُبطل آلية النمو حين يتعرض لأزمة (مرض) كي يكرس موارده المناعية للتعافي، كذلك فإن علينا توجيه إقتصادنا لأولوية الخروج من الأزمة بالحفاظ على القدر الكافي من موارده المناعية دون النظر في هذه المرحلة الى هدف النمو. هذا يحتم على الاقتصاديين التوجه للمواطنين والمواطنات وايضاً للدول المانحة لدحض حجة الحاجة الى تمويل "مشاريع" لا هدف لها في الواقع الا المضي بنهب المدخرات الوطنية.

التفاوض مع صندوق النقد الدولي

لقد نبّه صندوق النقد الدولي كما البنك الدولي مراراً وتكراراً الى أن علة الاقتصاد اللبناني تكمن في الحوكمة الاقتصادية والسياسية التي تمادت بنهب الموارد العامة كما مدخرات المواطنين والمواطنات بتسهيل ودراية كاملتين من قبل الإدارة الإقتصادية على مدى أكثر من ربع قرن من الزمن.

أما وقد إنهار النموذج، وأما وقد أتت الإجراءات المواكبة لهذا الإنهيار لتدلل على جهل ناجز على مستوى الحوكمة يُزاوج لصوصية مجرمة، فأصبح تنحي الفريق الفاشل عن التواصل مع الجهات الدولية شرطاً اساسياً لقيام تحاور مثمر مع تلك الجهات.

نحن نرى أن هذا التحاور لا بد ان ينطلق من أسس ومبادئ وسياسات إنقاذية يضعها الإقتصاديون الصادقون ولا تفرضها الجهات الخارجية، فيأتي التواصل مع هذه الجهات مثمراً لدعم يأتي مواكباً للتصحيح الناجز الذي لا بد أن يُبني على نموذج اقتصادي واجتماعي يُولد عدالة إجتماعية وإستقراراً ثابتاً[15].

[15] Stable equilibrium